

مجلة الدراسات السودانية

المجلد السابع والعشرون، أكتوبر 2021م

مجلة علمية محكمة يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم



Journal of Sudanese Studies

Volume 27, October 2021

A Scientific Refereed Journal Issued by the Institute of African and Asian Studies - University of Khartoum



مجلة الدراسات السودانية

Journal of Sudanese Studies

ردمد: 1022 - 3525 ISSN:

مجلة علمية محكمة
يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية
جامعة الخرطوم

المجلد السابع والعشرون
أكتوبر 2021م

مجلة الدراسات السودانية

| | |
|----------------------|---------------------------------------------------------------------|
| ISSN: | 1022-3525 |
| Title: | مجلة الدراسات السودانية |
| Imprint: | الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية - جامعة الخرطوم، 2010 |
| Frequency: | Annual |
| Type of Publication: | دورية - Periodical |
| Language: | Arabic and English |

هيئة التحرير

رئيس التحرير: بروفيسور / الأمين أبومنقة محمد

سكرتيرة التحرير: دكتوراه / منى محمود أبوبكر

أعضاء هيئة التحرير:

بروفيسور / يوسف فضل حسن

بروفيسور / أحمد عبد الرحيم نصر

بروفيسور / متزول عبد الله متزول عسل

بروفيسور / يحيى فضل طاهر

بروفيسور / سامية محمد علي البدوي

بروفيسور / الصادق يحيى عبد الله

دكتوراه / محاسن عبد القادر حاج الصافي

إدارة التحرير:

الدكتور / عباس الحاج الأمين

ضبط اللغة:

المهندس / خالد عبد الله محمد

التصميم:

السيدة / نهلة محمد عثمان

سكرتيرة المجلة

قواعد وشروط النشر

مجلة الدراسات السودانية مجلة علمية محكمة تصدر عن معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، وتقبل البحث في كل مجالات العلوم الإنسانية ذات الصلة المباشرة بالسودان، إضافة إلى عرض الكتب المتعلقة بالسودان.

يرجى من مقدمي البحث لهذه المجلة مراعاة الآتي:

- 1- لا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
- 2- تسلم نسخة ورقية مطبوعة على الحاسوب مع نبذة عن الكاتب، ونسخة في قرص مضغوط (CD) لرئيس أو سكرتير التحرير، أو ترسل عبر البريد الإلكتروني على العنوانين التاليين: abumanga1951@gmail.com, ssbulletin@uofsk.edu
- 3- أن تكون صفحات البحث باللغة العربية بين خمس عشرة وثلاثين صفحة (بنط 16 مسافة واحدة بين السطور Simplified Arabic)، أو لا يتجاوز الـ 8000 كلمة. وأن تكون صفحات البحث باللغة الإنجليزية بين خمس عشرة وخمس وعشرين صفحة (بنط 14 Times New Roman مسافة واحدة بين السطور)، أو لا يتجاوز الـ 9000 كلمة. وأن يرافق مع البحث مستخلص باللغة العربية وأخر الإنجليزية في حدود 150 كلمة لكل مستخلص.
- 4- أن يوثق البحث المكتوب باللغة الإنجليزية داخل النص وفقاً للنظام السائد في الدوريات العالمية التي تصدر باللغات الأجنبية، فيكتب بين قوسين/هلالين: الاسم الأخير للمؤلف (أي اسم العائلة)، وتاريخ المرجع، ورقم الصفحة (عند الضرورة)، كما في النموذج التالي: (Hugo 2021:89)، وتبث المراجع والمصادر بكامل معلوماتها في نهاية البحث بالكيفية التي وضحتها والنماذج التي نوردها أدناه بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية.

(ج)

5- أن يوثق البحث المكتوب باللغة العربية عن طريق الهوامش (وليس داخل النص)، وتنكتب الهوامش في نهاية البحث، ثم ترتب المصادر والمراجع التي اعتمدتها الباحث أَفْبَائِيًّا في نهاية البحث، مع اتباع أحد المناهج الحديثة في ذلك، وفقاً للنماذج التالية:

كتاب:

عن الشريف قاسم (1989): الإسلام والعربية في السودان، دار الجيل، بيروت، ص...

Greenberg, J. (1966): *Languages of Africa*. The Hague: Mouton, p....

مقال في دورية

عشاري أحمد محمود (1988): "أزمة اللسانيات في العالم العربي"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، العدد الأول، ص3.

Hurreiz, S.H. (1978): "Arabic as a national and international language: Current problems and future needs", *West African Journal of Modern Languages* III, p.13.

مقال أو فصل في كتاب

Qasim, Awn Sh. (1975): "Sudanese Colloquial Arabic in social and historical perspective", in *Directions in Sudanese Linguistics and Folklore*, ed. by S.H. Hurreiz & H. Bell. Khartoum: Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

الأمين أبومنقة محمد (1992): "العلاقات السودانية النيجيرية في إطار المهدية"، علاقات السودان الخارجية، تحرير حامد عثمان ومدني محمد أحمد، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص7.

6- تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.

7- لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على البحوث.

المشاركون في هذا العدد

القسم العربي

بروفيسور بابكر علي ديومة، قسم اللغة الفرنسية (زميل)، جامعة الخرطوم.

دكتور المكاشفى إبراهيم عبدالله، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

دكتور محمد البدرى سليمان، أستاذ مساعد، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.

دكتور خالد محمد فرح، سفير بوزارة الخارجية السودانية.

دكتور الأصم بشير التوم بشير، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم.

دكتورة سمية محمد الزين أحمد بدوي، أستاذ مشارك، مدرسة العلوم الإدارية، جامعة الأحفاد للبنات (السودان).

دكتور الصادق محمد سليمان، الأمين العام السابق لمجلس تطوير وترقية اللغات القومية، الخرطوم.

القسم الإنجليزي

Prof. Abdel Ghaffar M. Ahmed, Anthropology Department, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum.

(و)

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

أعزائي القراء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يسرنا أن نقدم لكم المجلد السابع والعشرين من مجلة الدراسات السودانية، ونحمد الله أن أاعانتنا على إعداده رغم ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها الجامعة منذ عدة أشهر. وقد يلاحظ القارئ ظهور هذا المجلد بعد زمن وجيز من صدور المجلد السادس والعشرين؛ وهذا نتيجة لسعينا في تقليل الفجوة الزمنية في تواريخ صدور المجلدات الأخيرة من المجلة، الناتجة عن توقف إعدادها لفترة العامين (2018-2020)، حيث شهدت البلاد في تلك الفترة الأحداث السياسية المصاحبة لثورة ديسمبر (2019)، وتلى ذلك مباشرة انتشار جائحة كورونا (COVID19).

بما أن المجلة أصبحت تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، فقد تقرر، بموافقة كل أعضاء هيئة التحرير، إجراء تعديل طفيف في اسمها باللغة الإنجليزية، وذلك باستبدال كلمة **Bulletin** بكلمة **Journal** ليقرأ **Journal of Sudanese Studies** ويختصر في **JSS**.

نرجو أن نذكر – كما نفعل كل مرة – أن النشر في هذه المجلة لا يقتصر على العلوم الإنسانية وحدها، بل يشمل جميع العلوم، طالما أن موضوع المقال أو البحث ذو صلة مباشرة بالسودان. ونشير إلى أن المجلة تنشر المقالات والبحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

نرجو في هذه السانحة أن نشكر الباحثين المشاركين في هذا المجلد على التزامهم بشروط ومو gevahات النشر في هذه المجلة، وكذا صبرهم على إصرارنا عليهم لإكمال المعلومات وإجراء التصويبات المطلوبة منهم، روماً للتجويد. ونشكر كذلك الزملاء محكمي المقالات والبحوث على إخلاصهم في مهمتهم وإنجازها بالمهنية المرتاجة، مما يعيننا على المحافظة على المستوى المعهود للمجلة.

والحمد لله أولاً وأخراً.

رئيس هيئة التحرير

(ز)

محتويات العدد

القسم العربي:

مقالات:

-1 ملامح الرواية السودانية: الماضي والحاضر وآفاق المستقبل،
1 بابكر علي ديومة

-2 الصورةُ التشبّهِيَّةُ في رواية "عُرُسُ الزَّيْنِ" ،
29 المكاشفِي إبراهيم عبد الله

-3 الحواضر الإقليمية في العصر المروي - كُدرَّمة بإقليم الشلال الثالث
47 نمودجاً، محمد البدرى سليمان

-4 من شواهد الصلاتُ التاريِّخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام:
مقاربة أولية للتحقق من صحة وأصالة وثيقة دارفورية من القرن
السادس عشر، خالد محمد فرج
81

-5 من قضايا الشُّعر الشعبي في السودان: مفهومه، وموسيقاه،
وموضوعاته، الأصم بشيرالنوم
99

بحوث:

-6 المسئولية المجتمعية للمؤسسات في السودان بين النظرية
والتطبيق، سمية محمد الزين أحمد بدوي
121

عرض كتب:

7- عرض كتاب: لغات السودان – مقدمة تعريفية ، تأليف: الأمين
أبومنقة محمد وكمال محمد جاه الله ،
عرض الصادق محمد سليمان 177

القسم الإنجليزي:

مقالات:

8- Pastoral Development Paradigms – The Case of Sudan
Abdel Ghaffar M. Ahmed 185

من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: مقاربة أولية للتحقق من صحة وأصالة وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

خالد محمد فرح

Abstract: This article aims at verifying and ascertaining the genuineness and authenticity of a manuscript attributed to a certain Sultān Shāu ibn Rifa'a al-Tunjurāwi who is believed to have been one of the Sultāns of the 'Islamic Sultanate' of Tunjur (in present day Darfur) before the rise of the Fur kingdom (ca. 1640). The manuscript goes back to the year 1575, and deals with a mandate to a certain Faqīh Fakhredīn Osmān ibn Nūredīn to register some endowments and real estates in the Hijaz in the name of that Sultān for the benefit of certain people living there. The article adopts a structural approach through a historical and analytical method, analyzing the text of the manuscript both internally and externally and making use of the relevant evidences. All evidences testify to the genuineness and authenticity of this manuscript. Accordingly, it can be regarded as one of the evidences for the very early links between the present day Darfur and the land of Islam and Arabism.

مستخلاص: يسعى المقال إلى التتحقق من صحة وأصالة وثيقة منسوبة إلى السلطان شاو بن رفاعة التنجرووي، الذي يُعتقد أنه كان أحد سلاطين "سلطنة التنجر الإسلامية" (في دارفور الحالية)، السابقة لقيام مملكة الفور (نحو 1640م). تعود هذه الوثيقة إلى العام 1575م، وهي عبارة عن وكالة شرعية منسوبة لفقيhe يُدعى فخر الدين عثمان بن الشيخ نور الدين، من قبل السلطان شاو بن رفاعة. لتسجيل بعض الأوقاف والعقارات التي كانت تخصه بالحجاز، ليذهب ريعها إلى أناس معينين كانوا مقيمين هناك. وينتهي المقال مقاربة بنوية، عبر منهج تاريخي وتحليلي، عمد الباحث من خلاله إلى تحليل نص الوثيقة من الداخل والخارج، موظفاً الشواهد والبيانات ذات الصلة. كل الشواهد تقضي إلى تأكيد صحة هذه الوثيقة وأصالتها. عليه، فإن الوثيقة تعتبر أحد الشواهد لقدم الصلات بين دارفور الحالية وبين أرض الإسلام والعروبة.

كلمات مفتاحية: دارفور، سلطنة التنجر، مصر، الحجاز، الأوقاف.

استهلال: لمحة عن جذور الصلات التاريخية لدارفور بالعروبة والإسلام

ليس من اليسير أو المستطاع، تحديد تاريخ لبداية الوجود العربي والإسلامي، وانطلاق مسيرة الدعوة الإسلامية في دارفور على وجه الدقة. بيد أنَّ هنالك من الشواهد والقرائن التي تدل على أنَّ ذلك الوجود، هو أقدم بكثير

من تاريخ قيام سلطنة الفور التي يُؤرَخ لتأسيسها عند غالب المؤرخين والباحثين المعاصرین عادةً، بالعام 1640 م.

والراجح هو أنَّ العناصر البشرية العربية والمستعربة، ومؤثرات الدعوة الإسلامية، قد جعلت تتسرب إلى دارفور رويداً رويداً مع هجرة القبائل والمجموعات العربية والمستعربة وال المسلمة، سواء من صعيد مصر مباشرةً، أو من بلاد السودان النيلي، أو من غرب ووسط إفريقيا، أو من بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا.

وفي هذا السياق، يذكر إبراهيم آدم إسحاق ما يلي في معرض حديثه عن دخول اللغة العربية إلى دارفور:

إن دخول العربية إلى دارفور مرتبطٌ إلى حدٍ كبير بدخول الإسلام إليها، منذ أن كانت (مملكة التاجين)، نتيجة الهجرات العربية المتفرقة التي دخلت إليها من الغرب، ومن الشرق، ومن الشمال الإفريقي. وفي ذلك يقول مصطفى مُسَعَد في مقالة له بمجلة الدراسات التاريخية المصرية، العدد 11، سنة 1963م، ص 234، بعنوان (سلطنة دارفور، تاريخها وبعض مظاهر حضارتها)؛ بالرغم من أن الإسلام بدأ يشق طريقه إلى هذه البلاد، منذ حوالي القرن الثالث عشر الميلادي، على الأقل، حيث تنهَّى علىها الهجرات العربية من الشمال، والشرق، والغرب، فإن الإسلام لم يصبح الدين الرسمي للبلاد إلا حينما تولَّ سليمان سولونج، من أسرة (كيرا)، سلطنة دارفور، في حوالي سنة 1640 م.⁽¹⁾

(1) إبراهيم آدم إسحاق (2011): معجم اللهجة العامية الدارفورية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى. الخرطوم: كتاب الخرطوم الجديدة، ص 13-14.

عنصر التّنّجُر وانتشار العروبة والإسلام في دارفور

يميل نفرٌ من الباحثين إلى الاعتقاد في أنَّ عنصر "التنّجُر" الذي كان سابقاً لفور في السيادة على تلك البلاد، قد كان هو نفسه عنصراً على قدر كبير من الاستعراب على الأقل، والأسلمة أيضاً تبعاً لذلك، إن لم يكن عربياً صليبةً، وذلك بقرينة عدم استخدامه لأية لغة أخرى غير العربية كلغة أساسية. وترتبط الروايات المحلية التّنّجُر ببني هلال، أصحاب التّغريبة الشهيرة من نجد بالجزيرة العربية إلى مصر، ثم من هذه الأخيرة إلى تونس التي يبدو أن بعض بطون قبيلة بني هلال فيها قد نزحت منها جنوباً إلى نواحي حوض بحيرة تشاد، ثم واصلت طائفة منها طريقها شرقاً حتى استقر بها المقام فيما صارت تعرف لاحقاً بدارفور، ربما في بحر القرن الثالث عشر الميلادي.⁽²⁾

وقد ورد بموسوعة ويكيبيديا المبذولة على الشبكة العنكبوتية تحت مادة "تنّجُر"، أنَّ أقدم أثر لهيكل بناء عُثر عليه بمدينة "أوري" عاصمة التّنّجُر، كان مسجداً يعود إلى حوالي عام 1200 ميلادية، كما نقل يحيى محمد إبراهيم عن المؤرِّخ الشعبي الشيخ محمد عبد الرحيم (1878 - 1966م) قوله إنه هو شخصياً قد وجد في أعلى قمة جبل مرة آنذاك مسجد قديم جداً.⁽³⁾

وينقل يحيى محمد إبراهيم عن بيتر شيني قوله في كتابه: موجز تاريخ السودان: "أنَّ الإسلام صار دين الدولة الرسمي في عهد التّنّجُر، واللغة العربية صارت لغة البلاد، وذلك حوالي 1500م، وهي الفترة التي بلغت فيها مملكة

(2) خالد محمد فرج (2011): "نبذة عن تاريخ الدعوة والثقافة الإسلامية في دارفور"، صحيفة سودانيل الإلكترونية بتاريخ 28 فبراير 2011م . www.sudanile.com

(3) يحيى محمد إبراهيم (1987): تاريخ التعليم الديني في السودان، الطبعة الأولى. بيروت: دار الجيل، ص236، الهاشم رقم (9).

التنجُّر أوج مجدها".⁽⁴⁾ وقد لاحظ إبراهيم إسحق إبراهيم أنَّ الرحالة الألماني غوستاف ناختيقال قد رأى في تحدُّث التجُّر بالعربية حسراً، سندًا لمزاعم أصلهم الهلالي، وذلك على الرغم من زعم ناختيقال أنَّهم قد كانوا -على الرغم من ذلك- غير مسلمين في عهود سطوتهم السياسية في دارفور، على حد رأيه. وذلك لعمري افتراض يوشك أن يكون متناقضًا، ويصعب تصديقه، خصوصاً في السياق الثقافي والحضاري العام لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، التي لا يكون فيها المرء مستعرباً تماماً إلا وهو مسلم كذلك غالباً. فليس الوضع هاهنا كوضع نصارى العرب بالشام والعراق على سبيل المثال. فهوَلَاءُ الآخرين، قد كانوا عرباً أساساً، قبل أن يعتنقوا أي دين.

ويورد السير هارولد مكمايكل نقاًلاً عن بارث ما يلي عن أصل التجُّر، ملْمَحاً بوضوح إلى إسلامهم على الأقل:

فيل إن التجُّر أتوا أصلاً من دنقاً حيث انفصلوا عن قبيلة بطاليسا "البطالسة؟" المصرية التي كانت مستقرة ذات مرة في بينيسي "بنيس؟"، وعندما تحرك أفرادها غرباً في القرن السادس عشر وجدوا الداجو ممكين بالسلطنة في دارفور فهزموهم وتغلبوا عليهم. ومن ثم وسّعوا إمبراطوريتهم من دارفور غرباً وشكّلوا وبالتالي قلعة قوية للإسلام، وجعلوا من كادما عاصمة لهم.⁽⁵⁾

وإلى جانب ذلك، يشير مكمايكل في معرض حديثه عن التجُّر في كتابه الموسوم بـ"قبائل شمال ووسط كردفان" الصادر في عام 1913م، إلى جملة

(4) نفس المرجع، ص 235 - 236.

(5) هارولد مكمايكل (2017): *قبائل شمال ووسط كردفان*، تعرِّيف سيف الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ص 80 - 81.

من الروايات الشفاهية والخطية أيضاً، مثل روايتي بارث وسلامين باشا، التي تتطاول جميعها بطريقة أو بأخرى، على ربط عنصر التجنر المذكور، بصلة ما بعرببني هلال أصحاب التغريبة الشهيرة من نجد إلى مصر أولاً، ثم منها لاحقاً إلى بلاد المغرب العربي في بحر القرن الخامس الهجري، الموافق للقرن الحادى عشر الميلادى. وفي ذات السياق، ينقل مكمايكل عن وثيقة مخطوطة الأنساب التي ظلت متوازنة بين أفراد أسرة الدواويب الركابية المعروفة، تلك المخطوطة التي يرجع أصلها إلى حوالي القرن السابع عشر الميلادى، ويسمى بها مكمايكل: "نسبة دنقالاً"، قول مؤلف النسبة أو مؤلفيها بالأحرى: "إن التجنر من هلاله وقد حكموا دارفور".⁽⁶⁾

ويقول الأمين محمود محمد عثمان في كتابه: *سلطنة الفور الإسلامية: دراسة تحليلية*، إن روایات المؤرخين التي تناولت تاريخ دارفور القديم تذكر أن التجنر قد أسسوا دولة في دارفور بعد الداجو في حوالي القرن الخامس عشر الميلادى، مشيراً في ذات الوقت إلى أنه التاريخ نفسه الذي يعتقد أن سلطنة الفور قد قامت فيه، لكي يُقرّر مُحًقاً، بأنَّ الفموض قد اكتنف عملية انتقال الحكم إلى التجنر. وينقل هذا المؤلف عن كتاب بلفور بول⁽⁷⁾ (Balfour-Paul, *History and Antiquities of Darfur* (1955)) أن بعض الروايات تزعم أن التجنر قبيل من التوبو، وتذكر رواية أخرى أنهم عرب من بني هلال، بينما تذكر مصادر أخرى أنهم عرب قدمو إلى دارفور من شمال السودان ضمن الهجرة العربية إلى السودان. ويمضي الأمين محمود محمد عثمان ذاته بعد ذلك لكي ينْبِه ويشير بقوة إلى أن أعظم لغز في تاريخ دارفور القديم كله – على

(6) نفس المرجع، ص383.

– H.G. Balfour-Paul (1955): *History and Antiquities of Darfur*. Khartoum: Khartoum National Museum. (Museum Pamphlet No. 3, Sudan Antiquities Service),

حد وصفه - هو عملية الفصل بين التجنر والفور، وفض الاشتباك والالتباس بين هويتهما وتفاصيل وقائع تاريخيهما.⁽⁸⁾

ومهما يكن من أمر، فقد ربط كل من آركل (في سلسلة مقالاته بعنوان "The history of Darfur 1200–1700 A.D" المنشورة بمجلة السودان في رسائل ومدونات)،⁽⁹⁾ ويوسف فضل حسن (في كتابه: مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821).⁽¹⁰⁾ - ربطا بديايات حركة الدعوة الإسلامية والثقافة العربية في دارفور، بسيادة عنصر التجنر على تلك المملكة، وإزاحتهم لحكم سابقיהם الداجو.

وثيقة السلطان شاو بن رفاعة التجراوي

على سبيل التدليل على رجحان البعد الإسلامي في قومية التجنر، تشير بعض الروايات إلى أنه كان يوجد هنالك سلطان يُسمى السلطان: "شاو بن رفاعة التجراوي"، الذي يُقدّر له أن يكون قد حكم في بحر القرن السادس عشر الميلادي ترجيحاً، والذي يقال إنّ أوقافاً باسمه قد كانت -ولعلها ما تزال - موجودة في الأراضي المقدسة بالحجاز، مما يدل على إسلامه هو شخصياً، ومما يقوّي وبالتالي الاعتقاد في ترجيح إسلام أعداد معتبرة من رعايا مملكته، أو على الأقل طبقة التجنر الحاكمة وغيرها من القبائل العربية أو المستعربة التي انحازت إلى مملكتهم، وصارت تحت سلطانهم آنئذ. وبالتالي

(8) الأمين محمود محمد عثمان (2017): سلطنة الفور الإسلامية، دراسة تحليلية، (منشورات سنار عاصمة للثقافة الإسلامية، كتاب سنار 36). الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، ص 29.

(9) A.J. Arkell (1951): "The history of Darfur 1200 – 1700 A.D", *Sudan Notes and Records*, vol.32.

(10) يوسف فضل حسن (1989): مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

===== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

تصبح فرضية أن دارفور لم تشهد حكماً إسلامياً إلاً مع صعود نجم عشيرة الكيرا في عام 1640م المتأخر نسبياً، محل نظر مشروع فعلاً.

هذا، وقد أعاد الباحث والروائي الراحل، إبراهيم إسحق إبراهيم في أطروحته للماجستير التي أصدرها في كتاب بعنوان: **هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وببلاد السودان**⁽¹¹⁾ نشرَ وثيقة باسم السلطان شاو بن رفاعة التجراوي، تتعلق بأوقاف السلطان شاو المذكور بالأراضي المقدسة بالحجاج. وبالنظر الفاحص والمُحْقِق ما وسعنا ذلك من جانبنا، في محتوى تلك الوثيقة تاريخياً، إثنوغرابياً، ولغويًّا، ونقداً شكلاً ومضموناً، يتعزز لدينا الميل إلى الاعتقاد في صحة هذه الوثيقة، وأصالة نصها، ومعقولية مدلولها ومحتوها إلى حدٍ كبير.

وكان إبراهيم إسحق إبراهيم قد دعا جُموع الباحثين ضمناً إلى السعي لتحقيق تلك الوثيقة المنسوبة للسلطان شاو التجراوي، التي تعود إلى سبعينات القرن السادس عشر الميلادي، وذلك حين قال:

بَيْدَ الْمُؤْرِخِينَ حَالِيًّا، وَثِيقَةٌ مُهِمَّةٌ تَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقٍ، وَلَعْلَهَا جَاءَتْ مِنْ دُورِ الْوَثَائِقِ الْقَاهِرِيَّةِ. فَقَدْ وَكَلَّ الْمَدْعُوُونَ السُّلْطَانَ شَاؤُونَ التَّجْرَاوِيَّ شَخْصاً يُدْعَى فَخْرُ الدِّينِ عُثْمَانَ بْنَ الشَّيْخِ نُورِ الدِّينِ عَلَيِّ الْمَعْرِبِيِّ، أَنْ يُوْقَفَ مِنْ أَمْلَاكِ السُّلْطَانِ شَاؤُونَ التَّجْرَاوِيِّ الَّتِي فِي الْمَدِينَةِ الْمُنْوَرَةِ، أَمَّاكنَ وَنَخِيلَّاً وَبِسَاتِينَ، وَقَدْ سُجِّلَتْ وَثِيقَةٌ هَذَا الْوَقْفِ فِي الْقَاهِرَةِ فِي عَامِ 983هـ/1575م.⁽¹²⁾

(11) إبراهيم إسحق إبراهيم (2013): **هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وببلاد السودان**. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر.

(12) نفس المرجع، ص 164.

وقد أثبتت المؤلف إبراهيم إسحق الفضل في نيل قصب السبق في العثور على هذه الوثيقة النادرة واستخراجها لأول مرة، للباحث وجامع التراث المعروف، الطيب محمد الطيب، وذلك إذ يقول:

يرجع ظهور أمر هذا الصك إلى الباحث الشعبي المعروف الطيب محمد الطيب الذي استخرجه من مخطوطات دار الوثائق السودانية بالخرطوم في 16/6/1983م... ويشير الاستهلال إلى أنَّ الوثيقة منقولة من محفوظات وقنية أقدم لابد من متابعتها عند التحقيق، وذلك استناداً إلى تاريخها وهو الرابع والعشرون من شهر شوال سنة ثلاثة وثمانين وتسعمائة (من الهجرة) .. ويشرح ذلك لحدِّ ما، سبب صدور الصك بشكله الحالي من المحاكم الشرعية السعودية كما في ترويسة .. الخ. ⁽¹³⁾

محاولة التتحقق من صحة الوثيقة المنسوبة إلى السلطان شاو التنجراوي

من آيات صدقية هذه الوثيقة ومقبوليتها في سياقها التاريخي العام في تقديرنا، أنه توجد هنالك بینة خارجية أخرى تُعِضُّدُها، وهي ما أورده الرحالة الإيطالي لورينزو دانانيا Lorenzo d'Anania في كتابه بعنوان: *L'Universale Fabrica* الذي نشره بالبنديقية في عام 1582م، ⁽¹⁴⁾ وفقاً لما أورده عن هذا الكتاب كل من أوهاهي واسبولدنن في كتابهما المشترك عن تاريخ ممالك السودان Kingdoms of the Sudan، يفهم منها ضمناً أن دولة باسم التنجُّر، ذات هُويَّة إسلامية على نحوِ ما، قد كانت قائمة بالفعل في شمال درافور في عام 1580م وما قبلها بالطبع، وذكر أنَّ عاصمتها "أوري"، قد كانت مدينة مهمة يخضع لها عدد من المشيخات والكيانات القبلية المجاورة لها مثل:

(13) إبراهيم إسحق إبراهيم، مرجع سابق، ص164.

Lorenzo d'Anania (1582): *L'Universale Fabrica*. Venice. (14)

من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

الزغاؤة، والميما، والمساليت، والمورقا (البرقو) ^٦ والداجو. والشاهد هو أن دانانيا يصف تلك السلطنة التجاراوية بأنها كانت مملكة قوية وحليفة للأترار، وأن تجار القاهرة كانوا يمدونها بالسلاح. ^(١٥)

هذا، وقد أوقف الأمين أبو منقة، كاتب هذه السطور على حقيقة مهمة أخرى مفادها أن هنالك طبعة أولى لكتاب الإيطالي لورينزو دانانيا، صدرت في نابولي في عام 1573 م سابقة لطبعة عام 1582 م التي أثبتتها كل من أوفاهي واسبولدن في كتابهما المذكور آنفا. وهذه المعلومة تعضّد فرضية أولية وعراقة الهوية الإسلامية لمملكة التجار بدارفور.

فانطلاقاً من حقيقة أن مملكة التجار بشمال دارفور قد كانت حليفة للأترار كما قال دانانيا، ومصطلح الأترار في السياق التاريخي الذي ألف فيه ذلك الكتاب قد يعني المسلمين عموماً، وقد يكون المقصود منه الإمبراطورية العثمانية بالتحديد، فضلاً عن كون أن حكام سلطنة التجار قد كانوا شركاء تجاريين لتجار القاهرة، بل موضع ثقة لهم، بدليل أنهم كانوا يمدونهم بالأسلحة، وقبل ذلك ما استقر عند سائر الباحثين من أنه لم تُعرف للتجار لغة أخرى غير العربية طوال تاريخهم المعروف على الأقل، إلا من قبيل الاحتكاك والتآثر، بسبب مساكنة البعض منهم مثلاً لبعض القبائل الأخرى، كما يشير إلى ذلك نفر من الباحثين، ربما رجح الرأي القائل بأنهم ربما كانوا مسلمين أيضاً، وبالتالي فإن التوجُّه العام لمملكتهم ربما كان إسلامياً تبعاً لذلك منطقياً.

أما وثيقة الوقف المنسوبة لأحد سلاطين التجار المُسمى شاو بن رفاعة، التي عُثر عليها في محفوظات دواوين الوقف في القاهرة، والتي تعود إلى العام 983 هـ / 1575 م، فهي متسقة تماماً مع إشارة الإيطالي دانانيا، لجهة دلالتها

معاً على رجحان إسلام سلاطين التاجر، واستعراب وإسلامية مملكتهم، ولو اسماً كذلك، خصوصاً أن هاتين **البيّنَيْنِ** لا يفصل بينهما سوى خمسة أعوام فقط. فهما في سياق زمني واحد، وظروفه متماثلة غالباً.

وأما إذا ما رُمنا محاولة التحقق من صحة وأصالة نص وثيقة الوقف ذاتها عن طريق إمعان النظر ملياً في بيناتها الداخلية، ولغتها، والمصطلحات المستخدمة فيها، وأسماء الأعلام المذكورين فيها، والتاريخ المحمولة لحيواتهم، فضلاً عن السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي العام للنص، فإننا نجد أنفسنا يازاء نص يرسم بقدر مقتن إلى حدٍ كبير من التماسك، والانسجام، والمقبولية. فمما لاحظناه على نص هذه الوثيقة التي ثبّتها كملحق مع هذا المقال في آخره، ما يلي:

أولاً: لنبدأ بمحاولة لمقاربة اسم هذا السلطان المعنى نفسه، ألا وهو: "شاو بن رفاعة". وفي هذا، لعله يجوز لنا أن نلاحظ ونفترض أيضاً أنَّ هذا الاسم المكوّن من اسمين علمين، أحدهما محلي سوداني، ينزع نحو الأخذ عن الثقافة السودانية البحتة، وبالتحديد عن عربية أهل السودان الدارجة التي تعرف اللفظ: "الشَّاو" الذي يأتي فيها إما بمعنى: شجر الأراك المعروف، أو ثمر هذا الشجر نفسه في رواية أخرى.⁽¹⁶⁾ وأما الاسم الآخر: "رفاعة"، فلا نعتقد أبداً بحاجة إلى بيان أصله العربي الفصيح، وسيرورته ضمن أسماء الأعلام العربية منذ قديم الزمان.

ثانياً: إنَّ صفة "الحاكم الشرعي وخليفة الحكم العزيز بالمدينة المنورة" الخ، التي وُصف بها الشخص المذكور في بداية نص الوثيقة باسم: عبد الله بن حسين

(16) عن الشريف قاسم (1985): *قاموس اللهجة العامية في السودان*، الطبعة الثانية. القاهرة: المكتب المصري الحديث. انظر مادة: شاو. والشاهد هو قول المؤلف: "الشاو أيضاً ثمر الأراك .. وهو شُجَيْرَةً أيضاً" ، ص 642.

من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

بن حسام، هي صفة تدل على وظيفة محددة وحقيقة، كان يُعبّر عنها بذلك المصطلح "خليفة الحكم العزيز"، وهو مصطلح كان شائعاً في عهد المماليك والعثمانيين. فقد جاء في كتاب "شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (1032هـ - 1089هـ) على سبيل المثال، ذكر: "شرف الدين موسى بن عبد الغفار المالكي، خليفة الحكم العزيز بالقاهرة، وكاتب مستندات السلطان الغوري" ، إلخ.⁽¹⁷⁾ فكأنَّ خليفة الحكم العزيز، هو عبارة عن قاضٍ شرعى رفيع المستوى، مختص بتسجيل العقودات، والأوقاف، والأجباس، أو هو شبيه في المصطلح المعاصر بقاضٍ تسجيلات الأراضي والعقارات، أو ما يسمى في بعض البلدان بالشهر العقاري، كمصدر على سبيل المثال.

ثالثاً: سعينا إلى التتحقق من هوية: أبو العباس أحمد الفتواتي الحنبلي، خليفة الحكم العزيز باليديار المصرية وفقاً لهذه الوثيقة، فلم نعثر على ترجمة لشخص بهذا الاسم بالتحديد حتى الآن، ولكننا عثرنا بالفعل في موسوعة ويكيبيديا على الشبكة العنكبوتية، على ترجمة لشخص يُدعى: أبو البقاء تقى الدين بن النجار الفتواتي الحنبلي الذي كان فقيهاً حنبلياً ومؤلماً عاش في مصر أيضاً بين عامي 1492 و 1564م. وواضح من تركيبة الاسم، وخصوصاً من قرينة النسبة للفتوحية وللحنبلية معاً، أنه ربما كان قريباً جداً لأبي العباس أحمد الفتواتي الحنبلي، ومن المحتمل أن يكون هذا الأخير ابنه للسابق، إذ لا تفصل تاريخ وفاة أبي البقاء في عام 1564م، عن تاريخ وثيقة الوقف التي سجلها أبو الفتوح في عام 1575م، إلا أحد عشر عاماً فقط.

ثم عثرنا في كتاب الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغُزِّي، ترجمة لفتواتي حنبلي آخر هو: أحمد بن عبد العزيز بن علي، الشيخ الإمام العلامة،

(17) ابن العماد الحنبلي (1998): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الجزء الثامن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ص. 96.

شيخ الإسلام قاضي القضاة شهاب الدين الفتوحى الحنبلي، المعروف بابن النجّار، قاضي قضاة الحنابلة بالديار المصرية. ولد سنة 862هـ وتوفي سنة 949هـ (أي حوالي سنة 1542م وهذا الشرح من الباحث).⁽¹⁸⁾

فمن الراجح إذاً أنَّ هذا أيضًا ربما كان قريباً لقاضي الفتوحى الحنبلي المذكور بالوثيقة المعنية، ولكنه ليس هو نفسه، لأنَّ هذا قد توفي في عام 1542م، بينما التاريخ الذي أصدر فيه الأول الوثيقة هو 1575م. وبالجملة فإنَّ هذه الوثيقة تشير إلى قاضٍ بعينه من أولئك القضاة الفتوحيين الحنابلة الذين تعاقبوا على وظيفة "خليفة الحكم العزيز" بالقاهرة في بحر القرن السادس عشر الميلادى، ولن يكون من الصعب إذ ذاك، التعرُّف على هويته من خلال البحث والمقارنة بالوثائق الشبيهة المعاصرة المحفوظة بذات المصدر.

رابعاً: عثنا في كتاب: أعلام المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري، على ترجمة مقتضبة لقاضٍ بالمدينة، كان حياً في عام 984هـ (1576م)، اسمه: عبد الله بن حسن المدنى.⁽¹⁹⁾ وهو كما يلاحظ، اسم لا يبعد كثيراً عن اسم القاضي المدنى المذكور بالوثيقة ذاتها، أي: عبد الله بن حسين بن حسام، بل من المحتمل أن يكون هو نفس الشخص، بقرينة وجودهما معاً في ذات الحيز الزمني. ويجوز تبعاً لذلك أيضاً أن يكون خطأ تصحيفي ما قد حدث أثناء عمليات نسخ هذه الوثيقة، فتحول بسببه اسم هذا القاضي من: عبد الله بن حسن إلى عبد الله بن حسين، وليس ذلك بمستبعد.

(18) نجم الدين محمد بن محمد الغزى (1997): الكتاب السائر بأعيان المائة العاشرة، الطبعة الأولى، وضع حواشيه خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ص 113.

(19) مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة (إعداد) (2013): أعلام المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري. المدينة المنورة، ص 65.

===== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

خامساً: يوجد من بين الشهود في هذه الوثيقة من اسمه: يحيى بن محمد بن يونس الهاوري الديكرياني. وهذا الاسم بهذه النسبة يغلب على الظن أنه اسم صحيح وواقعي وغير ملْفَق، وإنما حدث خطأ في مرحلة ما من مراحل استنساخ هذه الوثيقة، في الطريقة الصحيحة لرسم لقب هذا الشاهد، أو نسبته إلى فرعه في قبيلة الهاورة السودانية، حيث رُسم هذا اللقب هكذا: "الدّيكرياني" بالدال ونون النسب العربية الفصيحة، وهذا خطأ، وإنما صواب رسم هذا اللقب هو "الضِّكريابي" بالضاد عوضاً عن الدال، وبالباء عوضاً عن نون النسب الفصيحة، وذلك جرياً على صيغة النسب في العامية السودانية. هذا، والضِّكرياب فرع معروف من فروع الهاورة ، منهم -كما يقال- الشيخ موسى ود البرد وأبناءه السبعة الذين تسبّب إليهم الروايات الشعبية المتواترة، أدواراً عظيمة في نشر العلم والفقه فيسائر ربوع غرب السودان. ويرفع المؤرخ الشعبي المعروف: الشيخ محمد عبد الرحيم، نسبة من جهة والدته إلى الشيخ موسى ود البرد الهاوري المذكور.

أما فرع الضِّكرياب من الهاورة، فيقول عنهم عون الشريف قاسم في كتابه: *موسوعة القبائل*: "ضِكرياب: فرع من الهاورة بكردفان، منهم آل عربي (م)، واليمني والصلحي".⁽²⁰⁾

والمشهور هو أن طائفة كبيرة من قبيلة هوارة هذه التي نزحت من شمال إفريقيا إلى صعيد مصر فأقامت به وعمرته دهراً، قد ارتحلت منها جماعات جنوباً نحو السودان في أزمان مختلفة، ربما كان وصول روادها الأوائل قبل

(20) عون الشريف قاسم (1996): *موسوعة الأنساب والقبائل في السودان*، الجزء الثالث، الطبعة الأولى. الخرطوم: شركة آفروقراف للطباعة والتغليف، ص 1361.

قيام سلطنة الفونج ذاتها، حيث أقامت طائفة منها بمنطقة الحلفاوية شمال الخرطوم، بينما انتشرت طوائف أخرى كبيرة منها في كردفان ودارفور، وقد كان لها دور كبير في التجارة وفي نشر العلوم والثقافة العربية والإسلامية، خصوصاً في غرب السودان. كما يرد ذلك في العديد من الروايات الشفهية المتظاهرة، وبعض الروايات الخطية أيضاً، مثل كتاب هارولد مكمايكل، قبائل شمال ووسط كردفان، عند حديثه عن الهواوير والهوارة، وكذلك كتاب عن الشريف قاسم، **حلفاوية الملوك: التاريخ والبشر**.

وسادساً وأخيراً: هنالك شاهدٌ من الشهود في هذه الوثيقة، اسمه حسن بن علي بن موسى البرّي. والشاهد هو اللقب "البرّي"، وهو لقب صحيح وواقعي ومنسجم مع السياق التاريخي واللغوي والاجتماعي الذي حُررت فيه الوثيقة، في القرن السادس عشر الميلادي. فالصفة "برّي" كانت تعني: سوداني مطلقاً، أي من برّ السودان كما زعم بعضهم. وهذا المصطلح ورد بهذه الصيغة نفسها وبدأت الدلالة أكثر من مرة في طبقات ود ضيف الله. فعلى سبيل المثال، وصف الشيخ علي الأجهوري (1560 - 1656م) علي ود أبو عقرب تلميذ الشيخ إدريس بن محمد الأرباب (1507 - 1651م)، بأنه "برّي".⁽²¹⁾ ولكن الناسخ الأصلي، أو لعل بعض النسخ المتعاقبين أيضاً، قد أخطأوا حين جمعوا "البرّي" على "البرّرة"، وهو جمع فصيح - على كل حال - للصفة "برّ" و"بار" أيضاً، بينما أنَّ الصفة "برّي" التي تعني "سوداني مطلقاً"، تُجمع بالأحرى على "برّارة" على وزن "مغارة" بـألف بعد الراء، وهذا هو الصواب فيها بحسب الصيغة السودانية الدارجة. وجمع الصفة بـري على برّارة بهذه الصيغة بالتحديد، بمعنى سِنَّاري

(21) محمد النور ولد ضيف الله (1974) : كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، الطبعة الثانية، تحقيق يوسف فضل حسن. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والترجمة والنشر، ص55.

وستاريون، أي سوداني وسودانيون، كما في هذا السياق، عليها شاهد من وثيقة فونجية قديمة، هي وثيقة الشيخ دياب بن بادي بن عجيب بن عبد الله جماع، أحد شيوخ العبدلاة، التي وجّه بموجبها أن يكون النظر في استحقاق الوقف الخاص في المدينة المنورة، الذي كان قد أنشأه الشيخ عجيب المانجلاك، ثاني شيوخ العبدلاة (ت 1611م)، "على طائفة البرارة والأحرار والمعتوقين من أبناء تلك المشيخة بالمدينة، ثم على جناب المكرّم المحترم عبد الرحمن أغا، نقيب السادة الأغوات مدة حياته، الخ".⁽²²⁾

وهكذا، نجد أنفسنا أمام نصٌّ متماسك وذي معنى في سياقه التاريخي في تقديرنا، بل نعتقد أنَّ من شأنه أن يُقدم إضاءات باهرة على تاريخ تلك الفترة الفامضة والمظلمة من تاريخ درافور، على أن يُخضع أيضاً - مع ذلك - إلى المزيد من البحث والتحقيق.

(22) أحمد عبد الرحيم نصر (1986): وسعد الدين أونال (ب ت): الأغوات: دراسة تاريخية مقارنة للأغوات المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوى بالمدينة. الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم (الملاحق، وثيقة رقم 7)، الهاامش رقم (43)).

نص وثيقة وقف السلطان شاو بن رفاعة التنجراوي بالحجاز
ال سعودية

الصكوك الصادرة من المحاكم الشرعية

1 قرش سعودي

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريره أنه اتصلت هذه الصورة بشروط الاتصال لدى سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي عبد الله بن حسين بن حسام خليفة الحكم العزيز بالمدينة المنورة يوم تاريخه وحكم بثبوته لديه كما ثبت عند مسجل أصله وأمر بتسجيشه وحفظه بهذا السجل المبارك الميمون وهذه صورته من غير زيادة ولا نقصان بمجلس الشريعة المطهرة بباب العالي أعلاه الله تعالى وشرفه بالقاهرة المحروسة بين يدي سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العلام المعمدة ولـي الدين شرف الصلاحـاء أوحد الفضلاء مفتـي المسلمين أبي العباس أحمد الفتوحي الحنـبـلي خـلـيـفـةـ الـمـلـكـ العـزـيزـ بـالـدـيـارـ الـمـصـرـيـةـ أـيـدـيـهـ اللهـ تـعـالـىـ أـحـكـامـهـ وـأـحـسـنـ إـلـيـهـ حـضـرـ سـيـدـنـاـ الشـيـخـ إـلـيـمـ الـعـالـمـ الـعـلـامـ الـعـمـدـةـ فـخـرـ الـدـيـنـ عـثـمـانـ بـنـ الشـيـخـ نـورـ الدـيـنـ عـلـيـ الـمـغـرـبـيـ الـمـالـكـيـ أـدـامـ اللهـ تـعـالـىـ النـفـعـ بـوـجـوـدـهـ وـعـلـوـمـهـ الـقـائـمـ فـيـمـاـ يـذـكـرـ فـيـهـ بـطـرـيـقـ وـكـالـتـهـ الـشـرـعـيـةـ مـنـ قـبـلـ الـإـلـامـ الـبـاسـلـ الـجـحـاجـ الـهـمـامـ الـمـبـجلـ الـمـعـظـمـ الـسـلـطـانـ شـاوـ بـنـ الـمـرـحـومـ الـسـلـطـانـ رـفـاعـةـ سـلـطـانـ التـنـجـرـ المـتـقـرـبـ إـلـيـ اللهـ تـعـالـىـ بـهـذـهـ الصـدـقـةـ الـأـتـيـ ذـكـرـهـ فـيـهـ الـثـابـتـ وـكـالـتـهـ الـمـذـكـورـةـ عـنـهـ بـالـإـشـهـادـ بـهـاـ لـدـىـ سـيـدـنـاـ الـحاـكـمـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ أـعلاـهـ أـدـامـ اللهـ تـعـالـىـ عـلـاهـ بـشـهـادـةـ يـحـيـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ يـونـسـ الـهـوـارـيـ الـدـكـيـرـانـيـ الشـهـيرـ بـأـخـيـ حـسـبـونـ وـسـلـامـةـ بـنـ سـلـيـمانـ بـنـ عـلـيـ عـرـفـ بـاـبـنـ أـبـيـ دـيـنـارـ الـهـوـارـيـ الـدـكـيـرـانـيـ بـعـدـ تـرـكـيـتـهـمـ لـدـيـهـ بـشـهـادـةـ أـبـيـ بـكـرـ بـنـ حـمـادـ بـنـ عـبـدـ اللهـ أـكـبـرـيـ وـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ بـنـ مـوـسـىـ الـبـرـيـ وـمـحـمـدـ الـمـدـعـوـ فـيـهـ بـأـكـبـرـ بـنـ عـبـيدـ الـفـنـجـرـيـ الـتـزـكـيـةـ الـشـرـعـيـةـ الـثـبـوتـ الـشـرـعـيـ وـأـشـهـدـ عـلـيـهـ الشـيـخـ عـشـمـانـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ الـإـشـهـادـ الـشـرـعـيـ وـهـوـ بـحـالـ الصـحـةـ وـالـسـلـامـةـ وـالـطـوـاعـيـةـ وـالـاختـيـارـ أـنـ مـوـكـلـهـ الـسـلـطـانـ شـاوـ الـمـشـارـ

من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفورية من القرن السادس عشر

إليه أعلاه تقبل الله بره وصدقته وادام عزه وذخرته وقف وحبس وسب وحرم وحل وأبدَ وأكَدَ وتصدق بما هو جار في ملكه وبيده وحوزه وتصرفه من الأماكن والنخيل والبساتين والدُور الكائن ذلك بالمدينة الشريفة المنورة على مشرفها سيدنا ونبينا محمد أَفَضَلَ الصلاة وأَكَرَّ السلام على الاستمرار والدُوام على جماعة الفُقراء البررة المقيمين بالمدينة الشريفة المشار إليها أعلاه بالسوية بينهم لا يفضل أحدهم على باقيهم يستقل به الواحد منهم عند الانفراد ويُشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع فإن ماتوا ولم يوجد واحد منهم بها فعلى الفُقراء المقيمين بالمدينة المذكورة كذلك فإذا وُجد البررة ولو واحد منهم رجع ذلك إليه وقدُّمَ على غيره وهلم جرا وشرط النظر على ذلك والولاية عليه لنفسه أيام حياته وله أن يسنده ويفوضه ويوصي به لمن شاء فإن مات من غير وصية ولا إسناد ولا ... به أو فعل ذلك وتعذر كان النظر على ذلك للأرشد فالاُرشد من أولاده أو لأولاده وذراته ونسله وعقبه ولكل من يُؤول إليه النظر منهم أن يسنده ويفوضه ويوصي به لمن يشاء فإن تعذر فلحاكم المسلمين الحنفي بالمدينة المشار إليه ثم من بعده لمن يلي وظيفته وهلم جرا وأن الموكل المشار إليه صدق على ما وفه والده المشار إليه وأخوه لأبيه ذياب من النخيل والأماكن والدُور بالمدينة المذكورة أعلاه كذلك على الحكم المذكور وأنه لا دافع له في ذلك ولا مطعن ولا قدحًا أو نزاعًا ولا تكلماً ولا مقالًا وثبت بالأَشَهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بأعلىه دامت معاليه بشهادة شهيدين ثبوتاً شرعياً تماماً مُعتبراً مرضياً مسؤولًا في ذلك مستوفياً شرایطه. وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد بتاريخ رابع عشرين شوال سنة ثلاثة وثمانين وتسعمائة. ⁽²³⁾

• المصدر، كتاب: هجرات الهالاتيين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وبلاد السودان، تأليف إبراهيم إسحق إبراهيم، الصفحتان 258 و259.

(23) توافق عام 1575 م.

ملحق: صورة من أصل الوثيقة



حبس أوقاف السلطان شاو بالمدينة المنورة

المصدر: إدارة الصكوك الشرعية الصادرة من المحاكم الشرعية
بالمملكة العربية السعودية